



فريد حسن

اربيعيل

مما جعل الإعلام السعودي يهاجم ترامب بكونه غير قادر على حامية موارد الطاقة بوصفها احد الاسباب التي جعلت السعودية تقعد صفقات عسكرية كبيرة تجاوزت ارقامها

تعد الضربات الجوية بتقنيات الطائرات بلا طيار أحد نماذج حرب الجيل الخامس، والتي تعتمد أنظمة الحاسوب المتطورة في القتال الميداني، وهي نموذج يحاكي في تناقل معلوماته سينما حرب النجوم، فهناك الكثير مما يمكن مقارنته بين قدرات خارقة لتجاوز الدفاعات الجوية والتخفي عن الرادارات حسب هذا نماذج السينميا الأمريكية المتألمة. ما يثير هذه المقارنة أن الرئيس ترامب يسعى هو الآخر من جانبه إلى استخدام أساليب برامج (التوك شو) في مختلف مواقع من هذه الحوادث التي تهود الامن والسلم الدوليين من جانب ، لكنها لا تتخطى الحد العسكري المباشر من جانب آخر.

مازن صاحب

بغداد

بغداد

بغداد

الانظمة القديمة لا تستطيع السيطرة على هذه النموذج القتالي، فما هي الحلول؟؟ في تحديد هذه المشكلة هناك تحالف عسكري دولي، ترغب واشنطن فياستعادته ضد طهران ، فيما تبرز العواصم الدولية لاسميا الأوروبية ترددها بمواقف مسبقة من السياسة الأمريكية بهوية ممارسات (التوك شو) للرئيس ترامب ، وتحتاج إلى تكايدات من إيران ومن روسيا والصين حلفاؤها التقليديين بان تسارع موجة العنف الإيراني لك خناق الحصار الاقتصادي الأمريكي لايد وإن يتجه نحو حلول واقعية ، وإن طهران لن تتفاوض الا ونيران حلول النفط السعودية بل وربما ناقالت نفط أخرى يتصاعد منها

لهيب الرد على العقوبات الاقتصادية لواشنطن ، وهذا الامر واضح لجميع العواصم الإقليمية والدولية ، فواشنطن اليوم تريد تاجيل جولة الحسم مع طهران الى ما بعد الانتخابات الأمريكية المقبلة ، لكن تصاعد وتيرة العقوبات الاقتصادية ليست كما كان النموذج العراقي بقرار عن مجلس الامن الدولي ، وهذا ما تسعى اليوم واشنطن الى إيجاد ارضية مناسبة له في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واقتناع السعودية

المشك بالموقف الأمريكي ، بان الانتهاء الى مثل هذا القرار الدولي يمكن ان يواجه بالفيتو الروسي والصيني ، عندها لن يكون امام واشنطن والرياض غير اعتماد التحالف الدولي الذي ربما سيخرج من الجمعية العامة ببيان سياسي يناصر الحفاظ على الامن والسلم الدوليين للحفاظ على بديمومة مصادر الطاقة

حل عسكري

يكر السؤال ما طبيعة الحل العسكري؟؟
اولا لايد من اعتماد نموذج جديد من الرد الشامل ربما يصل الى التهديد النووي، وهذا ما نرغبه طهران بقو لتبرير امتلاكها للفتنة النووية، والحاديث المتداوله عن القنبلة النووية

الإسلامية في باكستان بتمويل سعودي، لن تكون مطروحة للنقاش وإن ظهرت ملامحها في ضلال الأحاديث عن الحرب المقبلة.

قنبلة سيبرانية

النموذج الثاني يمكن ان يتمثل في اظهار ما في جعبة واشنطن من اسلحة الجيل الخامس، منها ما يعرف بالقنبلة السيبرانية، والتي تعطل جميع أنظمة الحاسوب والاتصال عبر الانترنت وهناك نماذج تحتمس للقتال الميداني، وإطلاق مثل هذه القنابل على مواقع قواعد الحوثيين يمكن ان تمنعهم من إطلاق أي طائرات مسيرة لمُد معروفة لن يطلق مثل هذه الاسلحة، لكن على واشنطن الموافقة على استخدام الجيش الأمريكي لمثل هذه التقنيات التي ما زالت خارج ميدان القتال الارضي، النموذج الثالث، الموافقة على استخدام الجيش الأمريكي لمثل هذه التقنيات التي المستعرة، وقدره إيران على إدارة مثل هذه الحرب بالوكالة تبدو متمكنة بوجود من وناصر ولأية الفقه في لبنان والعراق واليمن بل وحتى في الكويت والإمارات العربية المتحدة، ناهيك عن مخارج البحرين شعبيا، ومواقف قطر المعروفة ضد السعودية.
أما النموذج الأمريكي ، فانه يعتمد على قرار مقبل ربما يتخذه

الكونغرس بعد انتهاء مجلس الامن القومي الأمريكي من تصيد الخيارات الحربية ، وهناك خمسة مستويات لهده الحرب تبدأ بالضربات الموجعة كما كانت الضربات الأمريكية قبل احتلال العراق، او الضربات الموعدة لقدرات ايران العسكرية والتي يمكن ان تبدأ من التحالف الدولي للتحاير على الدخال الإيراني ومثل هذا النموذج يحتاج الى وقت طويل، لكن نتائج الحرب المباشرة تحتاج الى حنكة باع السجدا الإيراني القديم ومناوراته المعروفة، عندها يمكن ان تخمد نيران الحرب في اول ضربة جوية موجهة من الصواريخ الأمريكية المستهدفة لمواقع إيرانية فاعلة في المشروع النووي والقدرات العسكرية ناهك عن الموائى وعقد تصدير النفط ، او لا تحته هذه الحرب لأعوا مقبلة حين تشتعل معها منطقة الشرق الأوسط وتحناج الى يالطا جديدة وربما الى مجلس امن الدولي وامم متحدة بنظام جديد

مابين الوطنية

واللاوطنية

فريد حسن

اربيعيل

مما جعل

الإعلام

السعودي

يهاجم

ترامب

بكونه

غير قادر

على

حامية

موارد

الطاقة

بوصفها

أحد

الاسباب

التي

جعلت

السعودية

تقعد

صفقات

عسكرية

كبيرة

تجاوزت

ارقامها

المستوردة

على

مواقع

مختلفة

من

الولايات

الأمريكية

بهدف

إيجاد

أرضية

مناسبة

له

في

اجتماعات

الجمعية

العامة

للأمم

المتحدة

،

واقتناع

السعودية

بأن

تسارع

موجة

العنف

الإيراني

بين الحكومة والبرلمان ضاعت النزاهة

مشرف، بسبب تسبيلها هي الأخرى بسياسة التوافق والمحاصصة كغسل الأنوار والغنائم والمخاسب عبر المناصب التي تتصارع عليها. وهذا من الأسباب التي يقف حائلًا دون القدرة على وضع حدود للفساد وإيجاد حلول جادة لأشكال التراخي القائم في الأداء الحكومي من حيث تطوير المراقبة الجادة وتحسين الخدمات العامة ولاسيما باتخاذ قرارات صائبة وفورية في معالجة أزمة الكهرباء الأبدية بسبب غرق الوزارة المعنية في أروقة الدراسات والتحليلات والتخمينات بالرغم من قدرة الدولة على اتخاذ قرار مشابه لما أقدمت عليه مصر في توفير طاقات كبيرة في فترة قياسية. والعراق قادر على تنفيذ ذات السياسة وذات القرار بالاستفادة من زيادة أسعار النفط والفاض على الميزانية من الأموال المتحققة. لكن الصراع القائم حول منع تحقيق الإنكفاء الذاتي من هذه الصناعة كما يبدو، ليس بيد أهل الوطن، بل تتداخل فيه مصالح دول الجوار من أجل إبقاء الشعب حائرًا وباحثًا دائمًا عن الحاحة والفاقة ومستهلًا مستعيا في استيراد كل شيء عى لا تقوم له قومة الإنتاج والتصنيع والإبداع. وهذا يعني أن الكل مثل الكل مشارك أو موافق أو ساكت عن كشف الحقيقة بشأن ما يجري من حروقات وتجاوزات في دفع جبهت نراها عليهم جميعا. وجنيتها لات ساعة مندم، وحتى حينما تخففت هذه المؤسسة الحصصمة التبعية على المهام الموكلة لما سُمي بالمجلس الأعلى لمكافحة الفساد، بسبب أذعان تدخلها مع مهام لجنة النزاهة البرلمانية والتجاوز على مهامها الأخيرة، فإنها لم تبتدي ذلك الحرص الجنبية في التكاثف والتناصب والتعامل مع أداء هذا المجلس على أساس مصلحة الوطن العليا بالمضي في البرنامج الذي حدّد له في مجلس الوزراء كفرصة أخرى

للقضاء على أفة الفساد. وهذا ما فتح الأبواب لزيادة الشكوك وسط عامة الشعب من مخافة قطاع الأجهزة المعدة التي تدعى جميعا مراقبة ومحاربة الفساد وحيثاها، فيما هذه الأفة تتحامي بشكل مستمر وتوسع مدياتها. وبكفي ما نسعته ونشاهد، وأخرها ما تحدثت به إحدى القوات الفضائية وكشفها بالوثائق أشخاصا يقفاضون أكثر من عشرين مرتبًا وبشكال واسع متعددة، فيما أجهزة الدولة المالية صائرة ولا تحرك ساكنا. لا شك أن مثل هذه التجاوزات والحروقات تساهم بشكل أو بآخر في إعاقة عمل الشرفاء من المواطنين المتقيين من أصحاب الصنائع الحمة في أجزء الدولة الوطنية من حيث البقاء على الحداد أو التسكوت أو الخوف من كشف أعمال الفساد المتعددة القائمة.

وهذا مما خلق هوة كبرى بين الدولة والشعب في مسألة تزايد فقدان مصداقية الحكومة الحصصانية الضعيفة القائمة منذ تشكيلها وعدم قدرتها على تنفيذ تعهداتها بتضييق الخناق على الفاعلين الأساسيين في مسألة الفساد ممن هم ضمن تركيبة السلطة نفسها التي تدعي مكافحة هذه الأفة. ولا أدري كيف يمكن تبين الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود حينما يكون القاضي والجاد والمتهم جزءًا من تشكيلة السلطة ذاتها. لعمرى، إنها لأحجية محيرة حقًا! لقد تعهدت المؤسسات بوجه مكافحة الفساد وتوسعت لوجاهته وتشكيلته، فيما الفعل الحقيقي للاداء والتنفّذ شبه غائب. وإذ يبدو قرار الإنتهام اصعب بسبب تقاطع المصالح، يقف المهتم موطأ بنسبة العجلة السياسية، ملوحًا بحصانته ومضّرًا بجهايته ونضاله وفتاوى من يناصره. كان الله في عوننا جميعًا!

مصاديق الحكومة

وهذا مما خلق هوة كبرى بين الدولة والشعب في مسألة تزايد فقدان مصداقية الحكومة الحصصانية الضعيفة القائمة منذ تشكيلها وعدم قدرتها على تنفيذ تعهداتها بتضييق الخناق على الفاعلين الأساسيين في مسألة الفساد ممن هم ضمن تركيبة السلطة نفسها التي تدعي مكافحة هذه الأفة. ولا أدري كيف يمكن تبين الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود حينما يكون القاضي والجاد والمتهم جزءًا من تشكيلة السلطة ذاتها. لعمرى، إنها لأحجية محيرة حقًا! لقد تعهدت المؤسسات بوجه مكافحة الفساد وتوسعت لوجاهته وتشكيلته، فيما الفعل الحقيقي للاداء والتنفّذ شبه غائب. وإذ يبدو قرار الإنتهام اصعب بسبب تقاطع المصالح، يقف المهتم موطأ بنسبة العجلة السياسية، ملوحًا بحصانته ومضّرًا بجهايته ونضاله وفتاوى من يناصره. كان الله في عوننا جميعًا!

وهذا مما خلق هوة كبرى بين الدولة والشعب في مسألة تزايد فقدان مصداقية الحكومة الحصصانية الضعيفة القائمة منذ تشكيلها وعدم قدرتها على تنفيذ تعهداتها بتضييق الخناق على الفاعلين الأساسيين في مسألة الفساد ممن هم ضمن تركيبة السلطة نفسها التي تدعي مكافحة هذه الأفة. ولا أدري كيف يمكن تبين الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود حينما يكون القاضي والجاد والمتهم جزءًا من تشكيلة السلطة ذاتها. لعمرى، إنها لأحجية محيرة حقًا! لقد تعهدت المؤسسات بوجه مكافحة الفساد وتوسعت لوجاهته وتشكيلته، فيما الفعل الحقيقي للاداء والتنفّذ شبه غائب. وإذ يبدو قرار الإنتهام اصعب بسبب تقاطع المصالح، يقف المهتم موطأ بنسبة العجلة السياسية، ملوحًا بحصانته ومضّرًا بجهايته ونضاله وفتاوى من يناصره. كان الله في عوننا جميعًا!

وهذا مما خلق هوة كبرى بين الدولة والشعب في مسألة تزايد فقدان مصداقية الحكومة الحصصانية الضعيفة القائمة منذ تشكيلها وعدم قدرتها على تنفيذ تعهداتها بتضييق الخناق على الفاعلين الأساسيين في مسألة الفساد ممن هم ضمن تركيبة السلطة نفسها التي تدعي مكافحة هذه الأفة. ولا أدري كيف يمكن تبين الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود حينما يكون القاضي والجاد والمتهم جزءًا من تشكيلة السلطة ذاتها. لعمرى، إنها لأحجية محيرة حقًا! لقد تعهدت المؤسسات بوجه مكافحة الفساد وتوسعت لوجاهته وتشكيلته، فيما الفعل الحقيقي للاداء والتنفّذ شبه غائب. وإذ يبدو قرار الإنتهام اصعب بسبب تقاطع المصالح، يقف المهتم موطأ بنسبة العجلة السياسية، ملوحًا بحصانته ومضّرًا بجهايته ونضاله وفتاوى من يناصره. كان الله في عوننا جميعًا!

تفقله وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات المنفّزة ووسائل الإعلام كغيل بتبايد واقع اليوم من ضعف الأداء الحكومي وعدم قدرته على اواجهة تحديات الفساد، باختصار لكونهم جزء من تركيبة الحكومة وشبه الدولة القائمة بسلطاتها الأرمع، التشريعية والحكومية والتشريعية والقضائية. إن اللعب كل اللعب، يقع على عاتق رئيس الحكومة المبرور باتزانه وحكمته وخبرته بالاستفادة من سني إقامته في دولة غربية. لكنه كما توقعنا منذ توليه السلطة كشخصية توافقية، فهو مكبل بالتزامات وشروط قطعية على نفسه لزامات كتل وأحزاب سانت ترشيحه، وهي تصيق عليه الخناق كلما سعى لإعادة النظام واتخاذ قرارات وطنية تحذ من مصالح هذه الأخيرة، ومنها ما يتصل بموضوعة قطع والعفارات المنهوبة بنسئ الطرق والوسائل. أما ما يجري من علاجات ترقيةية خجولة، فهذه لا تقدم سوى جرعات من المهذبات لإسكات صوت الشعب وتخفيف حدة الغضب ويهدف الاستعراض الإعلامي والسياسي وليس من ورائها سوى ذلك. لا أحد يقف عن ياله حدة التصريحات الشارية الصاغحة لرئيس الحكومة السابق الذي لم تتوقف تهديدهاته بالضرب بيد من حديد على رؤوس الفساد. وفي الواقع، كانت مجرد فقاغات للاستعراض السياسي الخريص وتهذئة الشارع الغاضب وكسب المزيد من التأييد الشعبي لبرنامجها الضبابي الذي لم ينضج. وذات الشيء اليوم قريب من واقع الأمر. فريئس الوزراء التوافقي الحالي لن يكون بمقدوره البتة إشاعة فضيلة النزاهة في صفوف حكومته ومؤسسات الدولة التي تنخرها متلازمة سرقة المال العام ومال الغير باشكاله المنوعة والذي يجري من دون وازع ضمير ولا شعور بمصلحة البلاد والشعب. فما

مصاديق الحكومة

وهذا مما خلق هوة كبرى بين الدولة والشعب في مسألة تزايد فقدان مصداقية الحكومة الحصصانية الضعيفة القائمة منذ تشكيلها وعدم قدرتها على تنفيذ تعهداتها بتضييق الخناق على الفاعلين الأساسيين في مسألة الفساد ممن هم ضمن تركيبة السلطة نفسها التي تدعي مكافحة هذه الأفة. ولا أدري كيف يمكن تبين الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود حينما يكون القاضي والجاد والمتهم جزءًا من تشكيلة السلطة ذاتها. لعمرى، إنها لأحجية محيرة حقًا! لقد تعهدت المؤسسات بوجه مكافحة الفساد وتوسعت لوجاهته وتشكيلته، فيما الفعل الحقيقي للاداء والتنفّذ شبه غائب. وإذ يبدو قرار الإنتهام اصعب بسبب تقاطع المصالح، يقف المهتم موطأ بنسبة العجلة السياسية، ملوحًا بحصانته ومضّرًا بجهايته ونضاله وفتاوى من يناصره. كان الله في عوننا جميعًا!

التنين الصيني.. هل يطير في سماء العراق

الحلول للكثير منها، ولعل من أهمها تقشي الفساد الإداري والمالي في دولتي الدولة ومؤسساتها، وبشكّل يعيق عمل الشركات الاستثمارية، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي منعت الشركات من العمل في العراق منذ أكثر من 15 سنة ولم تجد له الحكومة أي حل لغاية الآن، فلا أعلم ما الذي سيدفع الصين للتوجه إلى بلاد ينخرها الفساد ويبيع فيها كل شيء، مع عدم تغير الواقع عما كان عليه من قبل. وليس الفساد هو كل ما يمكن ان يعيق توجهات الحكومة في شراكتها مع الصين.

عامل اخر

بل إن هناك عامل آخر وهو تقاطع الوضع السياسي الداخلي وهشاشته، ولكون العراق لم يصل بعد إلى مرحلة تمكن من التعامل مع المسائل الاقتصادية بعيد عن الخلافات السياسية، ولايزال العديد من الكيانات السياسية والأحزاب المتخذة داخل الماكينة التي تدير البلاد تستخدم الورقة الاقتصادية كأداة تلوي بها ذراع الحكومة غير المرجح جدا ان تعارض السيد عبد المهدي في مسعاهم الأخير وخصوصا ان مثل هذا الوضع الاقتصادي بالتعاقد مع الشركات الاجنبية بصورة عامة ليس الأول

تقاطع الرؤى والإرادة في معضلة

كيفية التعامل مع ملف الفساد المشتري في مؤسسات الدولة العراقية ما بعد كارثة الغزو الأمريكي في 2003 وكذا في مسألة إيجاد أفضل السبل واسهلها وأقلها خسارة وإثارة للحساسيات بين الأحزاب والكتل المسلمة على الحكم، قد وضعت الحكومة الحالية في مازق كبير، بل في حيرة إزاء كيفية الالتزام بما تعهدت به للشعب.

والموضوع بلا شك، له إشكاليته، وحيثياته وتوقيتاته بحسب ما مضطّله من قبل من بيديرون دفة العراق نحو الخارج الأسود. أما القائلون على حكم البلاد في الظاهر، فيلسوا كما يبدو من واقع الحال سوى أدوات لتنفيذ إرادات وتسيير معاملات وتسهيل سرقات البلاد والسماح بإحداث تغييرات دراماتيكية في جغرافية البلاد وديمغرافيتها وفي مواقع وامكنة ومناطق منتخبة سواء في العاصمة بغداد ام في مناطق ومدن طالها الملاحقة منذ سقوط نظام البعث على أيدي الغزاة الإيرانيك وأعدوانه التي شهدها العالم، لم تسعى بصدق وحرص للتأسيس لوطن حر

التنين الصيني.. هل يطير في سماء العراق

الحلول للكثير منها، ولعل من أهمها تقشي الفساد الإداري والمالي في دولتي الدولة ومؤسساتها، وبشكّل يعيق عمل الشركات الاستثمارية، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي منعت الشركات من العمل في العراق منذ أكثر من 15 سنة ولم تجد له الحكومة أي حل لغاية الآن، فلا أعلم ما الذي سيدفع الصين للتوجه إلى بلاد ينخرها الفساد ويبيع فيها كل شيء، مع عدم تغير الواقع عما كان عليه من قبل. وليس الفساد هو كل ما يمكن ان يعيق توجهات الحكومة في شراكتها مع الصين.

وهذا مما خلق هوة كبرى بين الدولة والشعب في مسألة تزايد فقدان مصداقية الحكومة الحصصانية الضعيفة القائمة منذ تشكيلها وعدم قدرتها على تنفيذ تعهداتها بتضييق الخناق على الفاعلين الأساسيين في مسألة الفساد ممن هم ضمن تركيبة السلطة نفسها التي تدعي مكافحة هذه الأفة. ولا أدري كيف يمكن تبين الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود حينما يكون القاضي والجاد والمتهم جزءًا من تشكيلة السلطة ذاتها. لعمرى، إنها لأحجية محيرة حقًا! لقد تعهدت المؤسسات بوجه مكافحة الفساد وتوسعت لوجاهته وتشكيلته، فيما الفعل الحقيقي للاداء والتنفّذ شبه غائب. وإذ يبدو قرار الإنتهام اصعب بسبب تقاطع المصالح، يقف المهتم موطأ بنسبة العجلة السياسية، ملوحًا بحصانته ومضّرًا بجهايته ونضاله وفتاوى من يناصره. كان الله في عوننا جميعًا!

وهذا مما خلق هوة كبرى بين الدولة والشعب في مسألة تزايد فقدان مصداقية الحكومة الحصصانية الضعيفة القائمة منذ تشكيلها وعدم قدرتها على تنفيذ تعهداتها بتضييق الخناق على الفاعلين الأساسيين في مسألة الفساد ممن هم ضمن تركيبة السلطة نفسها التي تدعي مكافحة هذه الأفة. ولا أدري كيف يمكن تبين الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود حينما يكون القاضي والجاد والمتهم جزءًا من تشكيلة السلطة ذاتها. لعمرى، إنها لأحجية محيرة حقًا! لقد تعهدت المؤسسات بوجه مكافحة الفساد وتوسعت لوجاهته وتشكيلته، فيما الفعل الحقيقي للاداء والتنفّذ شبه غائب. وإذ يبدو قرار الإنتهام اصعب بسبب تقاطع المصالح، يقف المهتم موطأ بنسبة العجلة السياسية، ملوحًا بحصانته ومضّرًا بجهايته ونضاله وفتاوى من يناصره. كان الله في عوننا جميعًا!

وهذا مما خلق هوة كبرى بين الدولة والشعب في مسألة تزايد فقدان مصداقية الحكومة الحصصانية الضعيفة القائمة منذ تشكيلها وعدم قدرتها على تنفيذ تعهداتها بتضييق الخناق على الفاعلين الأساسيين في مسألة الفساد ممن هم ضمن تركيبة السلطة نفسها التي تدعي مكافحة هذه الأفة. ولا أدري كيف يمكن تبين الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود حينما يكون القاضي والجاد والمتهم جزءًا من تشكيلة السلطة ذاتها. لعمرى، إنها لأحجية محيرة حقًا! لقد تعهدت المؤسسات بوجه مكافحة الفساد وتوسعت لوجاهته وتشكيلته، فيما الفعل الحقيقي للاداء والتنفّذ شبه غائب. وإذ يبدو قرار الإنتهام اصعب بسبب تقاطع المصالح، يقف المهتم موطأ بنسبة العجلة السياسية، ملوحًا بحصانته ومضّرًا بجهايته ونضاله وفتاوى من يناصره. كان الله في عوننا جميعًا!

ولغاية الآن، مع وجود طاقة فطرية هائلة تجعله في مقدمة الدول المصدرة للنفط الأمر الذي يضمن تدفق الأموال بما يجعله فرصة ذهبية لكل الدول والشركات التي تبحث عن اتفاق جديدة للعمل، ولكن المفارقة المشككة والمكبة انه مع كل هذا الإزلال البني التحتية مختلفة ولا تزال هذه الشركات عازفة عن الدخول للأسواق العراقية، ولايزال المواطن العراقي يعاني من نقص الخدمات البطالة وتردي الوضع الاقتصادي، والسبب في ذلك أن العراق رغم فرصته الاستثمارية فإنه لايزال بيئة طاردة للاستثمار !! وذلك يعود لوجود العديد من المعوقات التي لم تجد الحكومة

لويس إقليمس

بغداد

بغداد